كيف يكافح الغلاء

اصبح الغلاء قاعدةً للمعيشة في كل انحاء العالم واصبحت الشكوى من وطأته عامة. فهل من سبيل الى مكافحته. وهل تبقى اسعار الاشياء على ما هي عليه الآن ؟

سؤالان لا بد في الجواب عنهما من الرجوع الى الاوليات الاقتصادية والى النظر السليم فتنجلي الحقيقة . فان من اغرب ما يقع للانسان في غمرة كثير من المشاكل انهُ يلجأ عند وقوعها الى الغريب من الاسباب ويفتش عن البعيد منها ضارباً صفحاً عن النظر الى بساطة السبب الذي يكون قيد يدهِ

للاقتصاد نواميس اولية لا بد من معرفتها فانها فعالة لا ترحم. منها ناموسان هما كل شيء في الامر الذي نحن بصدده . اولهما ان الانتاج اصل الثروة وسبب الرخص فاذا قل الانتاج غلت المعيشة ولا تعود الى سيرتها الاولى الاَّ بالاكثار من منهُ . وثانيهما ناموس العرض والطلب

مما لا نزاع فيهِ ان الحرب قلّلت الانتاج كثيراً سواء كان السبب استهلاك ما كان مخزوناً من المواد الاولية وغيرها او قلة الايدي العاملة . وهذه القلة سبب الغلاء

فالدواء اذاً من هذا القبيل يكون بالرجوع الى اكثار الانتاج — الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري حتى تخف وطأة الغلاء

ولم يخفَ هذا الحل على رجال الاقتصاد في العالم فانهم علموهُ واشاروا بهِ ولكن الجمهور قصير النظر قليل الصبر يطلب ان تكون الحكومة الكل في الكل كالطفل يشكو وينتظر اجابة طلبهِ من والدهِ . وربما يكون العمال — بل زعماء العمال — اكبر سبب في استمرار الغلاء فانهم بعد هذه الحرب وبعد ان رأوا ما لهم من المقام في النظام الاجتماعي قاموا يطلبون الحصول في يومين على ما لم يكونوا يحلمون بالوصول اليهِ في سنين. فقللوا ساعات العمل وزادوا في اجورهم وهذان هما العاملان المهمان في الغلاء لانهما قللا الانتاج . اذ لا نزاع في ان زيادة الاجور — او زيادة الماهيات عند ما يكون الانتاج قليلاً — اكبر عامل من عوامل الغلاء .

وقد تظهر هذه الاولية الاقتصادية غريبة لاول وهلة ولكنها الحقيقة بعينها ولنضرب مثلاً يقربها من الافهام :

في بلد من البلدان مائة نفس كانوا في حاجة الى ثلثمائة رغيف يومياً ليقتاتوا. فحدث انهُ لم يعد في امكانهم الحصول الاَّ على مائتي رغيف. فصاروا بمقتضى قاعدة العرض والطلب يتزاحمون على شراء هـذه الارغفة فارتفعت اسعارها وصار الرغيف بقرش بعد ان كان بنصف قرش. فتذمروا وتضجروا فاعطت الحكومة كل واحد منهم مائة قرش لمساعدتهُ على المعيشة فكانت النتيجة ان ثمن الرغيف صار قرشين لان قابلية الفرد للشراء ازدادت بازدياد مقدرتهِ على الشراء فصار يدفع بالرغيف قرشين حتى يأخذهُ قبل جارهِ. وهكذا كلما زادت النقود ازداد الاقبال على الشراء فيزداد ثمن الشيء المبيع ما دام هو هو لا يزيد المعروض منهُ بل ينقص

فزيادة اجور العمال او زيادة المعاشات او زيادة الايراد هي سبب كبير في الغلاء لانها تزيد القدرة على الشراء. فيرتفع الثمن ولكن العامل لا ينظر الاَّ الى يومهِ ولا يرى الى ابعد من انفهِ فيظن ان في زيادة اجرتهِ زيادة في ثروتهِ والامر بالعكس على خط مستقيم ولا تزيد ثروتهُ زيادة حقيقية الاَّ اذا اكثر من الانتاج هو وكل منتج آخر

وليس معنى ما تقدم ان مطالب العمال ليست على حق بل ان كثيراً منها حق ولا بدَّ من حصولهم عليهِ فن العدل والواجب ان يعتنى بصحتهم وعنايتهم وتعليمهم وتربيتهم. كل ذلك بشرط ان يفهموا ان مصلحتهم تقضي عليهم بالعمل قبل مصلحة سواهم لانهم ان عملوا انتجوا فرخصت معيشتهم والاَّ عمَّ الغلاء وكانوا هم اول المصابين بهِ

فطلب زيادة الاجور حسن عندما يكون الانتاج كثيراً لان الزيادة تنفق عندئذٍ في سبيل تحسين معيشة العمال ورفاهيتهم وتمكينهم من التمتع بما يتمتع بهِ الاغنياء واما اذا جاءت الزيادة حيث الانتاج قليل فهي داعٍ الى الغلاء لا محالة ثم الى الاضطراب فالثورة

فما هو واجب الحكومة وواجب الجمهور امام هذه الحال

الجواب على ذلك بسيط وهو الاعتماد على كل ما من شأنهِ ان يزيد في الانتاج. ولنضرب لذلك مثلاً:

ان قوام المعيشة القمح والقمح واللبس والسكن. والانتاج في هذه الاشياء قليل فواجب الحكومات يقوم باتخاذ كل الوسائل التي تجعل الاهالي يقبلون على زراعة القمح. وعندي انهُ يحسن بالحكومة المصرية ان تعفي المساحات المزروعة قمحاً من بعض الضرائب فوق ما فعلتهُ من اعفاء الوارد من الدقيق من الرسوم

الجركية فيلجأ الفلاح الى الزيادة من زرع القمح وبهذا يكثر الانتاج. واما في اللحم فلا شك ان الحكومة قصرت اذ اكتفت بتحديد الثمن ومعاقبة المخالف ولم تلتفت الى وسيلة تؤدي الى كثرة الانتاج اي الى سبيل يؤتى به باللحم الى القطر. فان السودان غني باللحم لكثرة ماشيته فكان على الحكومة ان تسهل طرق نقل هذه الماشية من السودان الى مصر اما بتشجيعها تجار السودان واعانتهم او بزيادة مركبات سكة الحديد بين مصر والسودان او بشرائها القطعان من السودان وبيعها لحسابها في مصر. اما الملبوسات فكل اعتمادنا فيها على ما يرد من الخارج ولا قبل للحكومة بزيادة الانتاج زيادة تؤدي الى الرخص لعدم توفر المعدات الصناعية في القطر فلم يبق الا ردع الجمهور نفسه عن الاكثار من الشراء. بل لا بد ان يجبر نفسهُ على الاقتصاد فان تقليل الشراء يقلل المقطوعية الى حين تكثر فيه المصنوعات الاوربية ويهبط ثمنها

بقيت مسألة اجور المنازل والزيادة فيها تابعة للزيادة في الامور الاخرى فانها لا شك خاضعة لنظام الانتاج ايضاً فلو كثرت المباني لهبطت الاجرة وليس في وسع الحكومة في هذه الحال ان تكثر المباني لان معظم مواد البناء يأتي من الخارج ولكنها تستطيع ان تلجأ الى امر وقتي يعالج الداء فان زيادة الايجار في مصر ترهق المستأجر لا المالك لان معظم الملاك اغنياء يقدرون على المعيشة مع غلائها خلافاً للمستأجر الذي ارهقهُ هذا الغلاء من كل الجهات وهو في معظم الاحوال من اصحاب الثروة المحدودة او الدخل المحدد

وواجب الحكومة هنا هو الواجب الذي اخذت به الحكومة الانكليزية فانها سنت قانوناً سنة ١٩١٥ حظرت به على المالك ان يزيد الايجار او يُخرج المستأجر من منزله كل مدة الحرب الا اذا اثبت انهُ يريد المنزل لنفسه او اتفق مع المستأجر على الاخلاء. ثم عادت وعدلت هذا القانون سنة ١٩١٩ ومدتهُ سنتين وجعلت الزيادة في الايجار لا تتجاوز ١٠ في المائة من الايجار الاصلي

هذا على ما ارى علاج اقتصادي لامور اقتصادية قال به علماء الاقتصاد في اوربا وسارت عليهِ حكوماتهم. واما الالتجاء الى زيادة الاجور او وضع تسعيرة للاثمان فمخدرات تسكن الالم هنيهة قصيرة ثم يعود اشد وانكى

وكثرة الانتاج لا تخفض الاثمان في الحال بل لا بدَّ من مرور زمن حتى تعود الى ما كانت عليهِ قبل الحرب

سامي الجريديني المحامي